الأمم المتحدة

A/66/774–S/2012/222

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
17 April 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ٦٠ من جدول الأعمال
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل نسخة من رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جبهة البوليساريو مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (انظر المرفق).

أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار المادة ٦٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باسو **سانغكو**
السفير والممثل الدائم لجمهورية جنوب أفريقيا

230412 230412 12-29745 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢

يشرفني أن أشير إلى الجلسة التي يزمع مجلس الأمن عقدها للنظر في التقرير الذي قدمه الأمين العام مؤخرا عن الحالة في الصحراء الغربية (S/2012/197) وتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

وقد أعرب أعضاء مجلس الأمن مرارا، منذ أوائل عام ٢٠١١، عن دعمهم للانتقال السلمي إلى الديمقراطية في ضوء التغيرات العميقة الهائلة التي تجتاح أجزاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أثبتت هذه التطورات التي لم يسبق لها مثيل بوضوح أن أي حل سياسي في الصحراء الغربية يجب أن يجسد إرادة شعبها إذا أريد لذلك الحل أن يكون ذا مصداقية وقابل للاستدامة، وإذا أُريد منه تعزيز السلام والأمن والتكامل الإقليمي على المدى الطويل. ويجب أيضا أن يستند ذلك الحل إلى القانون الدولي، بما في ذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

ولعل المجلس الموقر يذكر أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية قد أُنشئت في عام ١٩٩١، وذلك في المقام الأول لتنظيم استفتاء حر ونزيه بشأن تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، والإشراف على ذلك الاستفتاء. وكما يشير الأمين العام في تقريره الأخير، ما زالت تلك هي المهمة الأساسية لبعثة حفظ السلام.

وكان كلا طرفي النزاع، وهما جبهة البوليساريو والمغرب، قد وافقا عند تأسيس البعثة على التعاون معها لتنفيذ ولايتها الواضحة وضوحا لا لبس فيها. ومع ذلك، قرر المغرب في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وقف تعاونه، نظرا لقلقه الجلي من أن يؤدي إجراء استفتاء حر ونزيه إلى أن يختار شعب الصحراء الغربية إقامة دولة صحراوية مستقلة. ونشير إلى الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام في تقريره في عام ٢٠١١ حول الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2011/249) ومفاده أن ضرورة إجراء استفتاء ما زالت ”نقطة الالتقاء الرئيسية“ في مقترحي الطرفين. ونظرا لذلك، فقد حان الوقت لكي يوجه مجلس الأمن بعثة الاستفتاء في الصحراء الغربية للتحرك فورا لتنفيذ ”مقصدها الرئيسي“ عن طريق تحديث قوائم الناخبين، التي تحتفظ بها الأمم المتحدة في جنيف، في إطار التحضير لإجراء استفتاء.

وتسترعي جبهة البوليساريو الانتباه إلى ما ورد في تقرير هذا العام من وصف بالغ الوضوح للتحديات الكبيرة التي تواجهها البعثة في تنفيذ ولايتها الحالية. ويعترف التقرير بأن ”رصد التطورات المحلية التي تؤثر في الحالة في الصحراء الغربية أو تتصل بها وتقييمها

والإبلاغ عنها'' هي ''وظائف نمطية في بعثات حفظ السلام''، تضطلع البعثة بالمسؤولية عنها. ولأسباب واضحة، لا بد أن يحصل مجلس الأمن على معلومات موثوقة عن تلك التطورات تتوافر فيها المصداقية.

ونهيب بمجلس الأمن أن يوجه المغرب إلى التعاون الكامل مع البعثة من خلال السماح ''بوصول موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها إلى مقاصدهم فورا وبدون عوائق في سياق تنفيذ ولايتهم'' (على نحو ما أكده مجلس الأمن في الفقرة ٢ من قراره ١٩٧٩ (٢٠١١))، والسماح بحرية وصول الدبلوماسيين والصحفيين ومنظمات حقوق الإنسان والمراقبين الآخرين المهتمين إلى الإقليم. وتتعهد جبهة البوليساريو بأن تفعل الشيء نفسه فيما يتعلق بالجزء الواقع تحت سيطرتها من إقليم الصحراء الغربية، وكذلك في مخيمات اللاجئين في تندوف.

وفي هذا السياق، تود جبهة البوليساريو أن تعرب عن بالغ قلقها إزاء خلو تقرير الأمين العام من أي إشارة إلى عدم إحراز تقدم بشأن إنشاء آلية دولية فعالة للرصد المنتظم والمستقل والمحايد والمستمر لحقوق الإنسان، ضمن ولاية واضحة تغطي كامل الإقليم ومخيمات اللاجئين، على النحو الذي أوصت به مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وقد ثبت خلال العام الماضي بوضوح تام أن الاعتماد على الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ليس سبيلا مجديا لبناء قدرة مستقلة وذات مصداقية للرصد والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. وكما أكد الأمين العام في تقريره الأخير، لم تجر في إطار الإجراءات الخاصة التي يضطلع بها مجلس حقوق الإنسان سوى زيارة واحدة فقط للإقليم، اقتصرت على جولة لمدة ٢٤ ساعة قامت بها الخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية، السيدة فريدة شهيد، في مدينة الداخلة التي تعتمد على صيد الأسماك. ودعت السيدة شهيد في بيان في ختام مهمتها إلى رفع القيود فورا عن الحقوق الثقافية للشعب الصحراوي، وأشارت إلى أن هناك بالفعل انتهاكات لحقوق الإنسان في الإقليم، تتطلب اهتماما متواصلا من الأمم المتحدة.

وفي ظل عدم وجود رصد دولي، وعلى افتراض استمرار عدم التوافق في الآراء بين أعضاء مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، قامت السلطات المغربية خلال السنوات الأخيرة بحملة كبيرة على حرية التنقل وحرية التعبير في الإقليم المحتل، مستهدفة الصحراويين المدافعين عن حقوق الإنسان بطريقة لا تتفق مع الالتزامات المنوطة بالمغرب بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وشملت الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات المغربية محاكمات جائرة وسوء معاملة وتعذيبا وعنفا. ولذلك فإن التقارير المتفرقة التي يقدمها أفراد

على إثر رحلات غير متواترة وبناء على معلومات غير وافية تُعد غير كافية تماما. وإنها لوصمة كبيرة على مصداقية منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن البعثة التي أنشئت منذ عام ١٩٧٨، هي البعثة الوحيدة من بين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تعمل دون أن يكون لديها ملاك معني بالرصد في مجال حقوق الإنسان.

وفيما يخص الموارد الطبيعية، رحبت جبهة البوليساريو بما قرره البرلمان الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ من رفض إبرام اتفاق يمدد صيد الأسماك غير القانوني الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي في مياه الصحراء الغربية في إطار اتفاق الشراكة في مجال مصائد الأسماك بين الاتحاد الأوروبي والمغرب. وبوصف المغرب دولة قائمة بالاحتلال بصفة غير قانونية، فليس لديه أساس لممارسة حقوق السيادة على الإقليم أو على مياه سواحل الصحراء الغربية والتي أدرجت منذ عام ١٩٦٣ بوصفها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٧٥، رفضت محكمة العدل الدولية تماما ادعاء المغرب بالسيادة على الإقليم، وهو ادعاء لم يعترف به أي بلد في العالم. وعلاوة على ذلك، فإن المغرب لم يُدرَج أبدا ولا اعتُرف به بوصفه الدولة القائمة بالإدارة في الإقليم، مما يستلزم صدور قرار توكيدي من الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الصدد.

وتشكل الجهود الجارية التي يبذلها المغرب والكيانات الأجنبية المتواطئة معه لاستكشاف واستغلال الثروات الطبيعية للصحراء الغربية انتهاكا للسيادة الدائمة لشعب الصحراء الغربية على موارده الطبيعية، وتنذر بزيادة زعزعة الوضع المتقلب بالفعل في الإقليم. وفي هذا الوقت الحساس، يجب على مجلس الأمن أن يضمن وقف أي أنشطة غير مشروعة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية للصحراء الغربية على الفور.

وتود جبهة البوليساريو أن تشدد على الخطوات الهامة التي اتخذتها لمكافحة الأنشطة الإرهابية في المنطقة الواقعة تحت سيطرتها وفي أماكن أخرى في منطقة الساحل. وقد قدمنا إحاطة مفصلة إلى إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة عن هذه التطورات، وخاصة مواجهتنا السريعة لاختطاف ثلاثة عاملين في مجال الشؤون الإنسانية في مخيمات اللاجئين في تندوف. وبالتعاون مع الدول المجاورة، قامت الوحدات العسكرية الخاصة لجبهة البوليساريو بتحديد أماكن بعض الخلايا والأفراد الذين يُعتقد أنهم مسؤولون عن الاختطاف، والقبض عليهم، ونواصل التعاون مع حكومتي إسبانيا وإيطاليا في مسعى للتوصل إلى الإفراج عن الرهائن. وسوف نواصل التعاون الكامل مع الأمم المتحدة لتنفيذ تدابير أمنية إضافية لضمان سلامة المراقبين العسكريين التابعين للبعثة.

وتود جبهة البوليساريو أيضا أن تسلط الضوء على أن توصيف الأمين العام لموقف ''البوليساريو'' والموقف ''المغربي'' في النزاع (الفقرتان ١٠٠ و ١٠١ من التقرير) من شأنه أن يتسبب في إساءة تفسير أعضاء المجلس للأمر على نحو خطير. فمن غير الصحيح تماما القول بأن البوليساريو وحدها هي التي تعتبر الصحراء الغربية إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي. فلقد أكدت محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والجمعية العامة جميعها مرارا وتكرارا الوضع القانوني الدولي للصحراء الغربية بوصفها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب الميثاق، وما يتصل بذلك من حق شعب الصحراء الغربية في عملية لتقرير المصير. وبعبارة أخرى، ينبغي منح شعب الصحراء الغربية حقه في تقرير مستقبله السياسي، بما في ذلك إمكانية الاستقلال. وليس هذا مجرد موقف سياسي، بل هو ما يقتضيه القانون الدولي.

وفي المقابل، فإن موقف المغرب المتمثل في أن يُطلب من شعب الصحراء الغربية التصويت فقط على خيار واحد هو ترتيب لحكم ذاتي فضفاض يشمل إدماج الإقليم في المغرب هو موقف لا يتفق مع أي مبدأ من مبادئ القانون الدولي المنطبقة على مسألة إعمال حق تقرير المصير في حالات إنهاء الاستعمار. ونتيجة لذلك، فإن الموقفين اللذين لخصهما الأمين العام ليسا موقفي ''البوليساريو'' و ''المغرب''. فالموقف الأول يتسق مع مبادئ القانون الدولي المتعلقة بتقرير المصير في حالات إنهاء الاستعمار، أما الموقف الأخير فليس كذلك.

وأخيرا، أود أن أعرب عن قلقنا العميق إزاء الجهود المتكررة التي يبذلها وفد المغرب للتفاوض بشأن محتويات تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن وتمييعها. فمرة أخرى هذا العام، شهدنا تغييرات جوهرية أُدخلت في وقت متأخر على ''النسخة المسبقة'' من التقرير المؤرخة ٦ نيسان/أبريل، والتي أُعيد إصدارها على نحو غير معهود في ١١ نيسان/أبريل بوصفها ''نسخة مسبقة نهائية''. ونلاحظ بوجه خاص حذف توصية سابقة من الأمين العام إلى المجلس (في ما هو الآن الفقرة ١١٢ من ''النسخة المسبقة النهائية'') أن المجلس يُبقي على بعثة الاستفتاء في الصحراء الغربية ''بوصفها آلية لتنفيذ استفتاء بشأن تقرير المصير...'' وحذفت أيضا من ''النسخة المسبقة'' المؤرخة ٦ نيسان/أبريل الإشارات إلى قيام المغرب برفع ٢١ علما مغربيا حول مقر البعثة في العيون، مما يعد استفزازا. وهذا، بطبيعة الحال، جزء من محاولة مستمرة وشائنة يقوم بها المغرب لتقويض استقلال الأمم المتحدة وحيادها، ولتحريف الشرط القانوني الدولي لإجراء استفتاء في الصحراء الغربية.

وفي الختام، وحرصا على ضمان مخاطبة طرفي النزاع للمجلس على قدم المساواة أود أن أؤكد أن وفد جبهة البوليساريو على استعداد للتكلم أمام مجلس الأمن لدى النظر في مسألة الصحراء الغربية في الأسابيع المقبلة.

وأرجو ممتنا التفضل بتعميم هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد **بخاري**
ممثل جبهة البوليساريو لدى الأمم المتحدة